

شركة المشرق الإسلامي للتمويل (شركة مساهمة خاصة)
دبي - الإمارات العربية المتحدة

التقرير والبيانات المالية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

شركة المشرق الإسلامي للتمويل (شركة مساهمة خاصة)

المحتويات	صفحات
تقرير مدقق الحسابات المستقل	٣ - ١
بيان المركز المالي	٤
بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر	٥
بيان التغيرات في حقوق ملكية المساهمين	٦
بيان التدفقات النقدية	٧
إيضاحات حول البيانات المالية	٨ - ٣١

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة المساهمين

شركة المشرق الإسلامي للتمويل (شركة مساهمة خاصة)

دبي

الإمارات العربية المتحدة

تقرير حول البيانات المالية

الرأي

قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لشركة المشرق الإسلامي للتمويل (شركة مساهمة خاصة)، دبي، الإمارات العربية المتحدة ("الشركة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، وكل من بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، وبيان التغيرات في حقوق ملكية المساهمين، وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة، ومعلومات تفسيرية أخرى.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الواردة بتقريرنا. كما أننا مستقلون عن الشركة وفق معايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" (قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين) ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية الأخرى بدولة الإمارات العربية المتحدة ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الشركة. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى. ونعتقد بأن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

معلومات أخرى

تتحمل الإدارة المسؤولية عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير أعضاء مجلس الإدارة الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ولا تتضمن المعلومات الأخرى البيانات المالية وتقريرنا بشأنها.

لا يتناول رأينا حول البيانات المالية المعلومات الأخرى، كما لا نعبر بأي شكل عن تأكيد أو استنتاج بشأنها.

وفي سياق تدقيقنا للبيانات المالية، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى بحيث نقوم بتحديد ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بأعمال التدقيق، أو تلك التي يتضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاءً مادية.

واستناداً إلى الأعمال التي قمنا بها بشأن هذه المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا، فإذا استنتجنا وجود أي أخطاء مادية في المعلومات الأخرى، فإنه يتوجب علينا الإبلاغ عن تلك الحقيقة. ليس لدينا ما نُفصح عنه في هذا الشأن.

يتبع:

السادة أنيس صائق (٥٢١)، سينتيا كوربي (٩٩٥)، جورج نجم (٨٠٩)، محمد خميس التيج (٧١٧)، موسى الرمحى (٨٧٢)، معصم الدجاني (٧٢٦)، راما بادمانابها أشاريا (٧٠١)، سمير مدبك (٣٨٦)
مدقق حسابات قانونيون معتمدون بجدول مدققي الحسابات بوزارة الاقتصاد، دولة الإمارات العربية المتحدة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تمة)

مسؤوليات الادارة والمكلفين بالحوكمة في اعداد البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وكذلك عن وضع نظام الرقابة الداخلية التي تجدها الإدارة ضرورية لتمكينها من إعداد البيانات المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة الشركة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، حسب الاقتضاء، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعترم الإدارة تصفية الشركة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

ويتحمل المكلفون بالحوكمة المسؤولية عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

تتمثل غايتنا بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولا يضمن أن عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مجتمعة فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين وفق هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الحس المهني طوال فترة التدقيق. ونقوم كذلك :

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، بالتصميم والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الاحتيال التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
 - بالحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية المطبقة بالشركة.
 - بتقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
 - باستنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً جوهرية حول قدرة الشركة على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو، في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بالشركة إلى توقف أعمال الشركة على أساس مبدأ الاستمرارية.
 - تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- إننا نتواصل مع المكلفين بالحوكمة والإدارة بشأن، على سبيل المثال لا الحصر، نطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

يتبع؛؛؛

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)**تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى**

إضافة إلى ذلك ووفقاً لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، نفيد بما يلي:

- (١) أننا قد حصلنا على كافة المعلومات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛
- (٢) تم إعداد البيانات المالية للشركة، من جميع جوانبها الجوهرية، بما يتطابق مع الأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥؛
- (٣) أن الشركة قد احتفظت بدفاتر محاسبية نظامية؛
- (٤) أن المعلومات المالية المتضمنة في تقرير مجلس الإدارة تتوافق مع الدفاتر المحاسبية للشركة؛
- (٥) لم تقم الشركة بشراء الأسهم أو الاستثمار فيها خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧؛
- (٦) يظهر الإيضاح رقم ٧ حول البيانات المالية للشركة أهم معاملات الأطراف ذات العلاقة والشروط والأحكام التي بموجبها تم إبرام تلك المعاملات؛
- (٧) لم يكن هناك أي مساهمات اجتماعية خلال السنة؛ و
- (٨) أنه، طبقاً للمعلومات التي توافرت لنا، لم يأتينا ما يدعونا للاعتقاد بأن الشركة ارتكبت خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ أي مخالفات للأحكام السارية للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ أو عقد تأسيسها، مما قد يؤثر تأثيراً جوهرياً على أنشطتها أو لمركزها المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط)



موسى الرمحي

شريك

رقم القيد: ٨٧٢

٢٩ مارس ٢٠١٨

دبي

الإمارات العربية المتحدة

شركة المشرق الإسلامي للتمويل (شركة مساهمة خاصة)

بيان المركز المالي

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٢٠١٦	٢٠١٧	إيضاحات	
ألف درهم	ألف درهم		
			الموجودات
١٠	١,٢٥٨	٥	النقد وما يعادله
١,٦١٥,٢١٣	١,٧٤٠,٧١٥	٨	الأدوات التمويلية الإسلامية بالتكلفة المطفأة
٣٨	٣١		موجودات أخرى
٢١١,٢٢٤	٢١١,٢٢٤	٩	ممتلكات ومعدات
١,٨٢٦,٤٨٥	١,٩٥٣,٢٢٨		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق المساهمين
			المطلوبات
١,٠٣٠,٥٥٩	١,١١٥,٧٧١	٧	مطلوب لبنك
٨٣٥	٥,٣٧٨	١٠	مطلوبات أخرى
١,٠٣١,٣٩٤	١,١٢١,١٤٩		مجموع المطلوبات
			حقوق المساهمين
٥٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	١١	رأس المال الصادر والمدفوع
٢٨,٩٦٦	٣٢,٦٦٥	١٢	احتياطي قانوني
٢٦٦,١٢٥	٢٩٩,٤١٤		أرباح مستبقة
٧٩٥,٠٩١	٨٣٢,٠٧٩		مجموع حقوق المساهمين
١,٨٢٦,٤٨٥	١,٩٥٣,٢٢٨		مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية .



علي رزا خان



عبد العزيز عبد الله الغرير

شركة المشرق الإسلامي للتمويل (شركة مساهمة خاصة)

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٢٠١٦	٢٠١٧	إيضاحات	
ألف درهم	ألف درهم		
			الإيرادات
٥٥,٣٣١	٤٨,٩١٨		الإيرادات من المربحة
٣٢,٨٥٨	٤٥,١٧٣		الإيرادات من الإجارة
١١,٥٦٨	٧,٥٥٩	١٣	الإيرادات من الرسوم والعمولات
٣٥,١٨٠	-	٩	إيرادات أخرى
١٣٤,٩٣٧	١٠١,٦٥٠		مجموع الإيرادات
			المصاريف
(٢٤,٨٢٧)	(٢٦,١٩٤)	١٤	المصاريف العمومية والإدارية
(٣٩,٦٥٥)	(٣٨,٤٦٨)	١٥	مخصص انخفاض القيمة ، صافي
(٦٤,٤٨٢)	(٦٤,٦٦٢)		مجموع المصاريف
٧٠,٤٥٥	٣٦,٩٨٨		الربح للسنة
-	-		الدخل الشامل الآخر
٧٠,٤٥٥	٣٦,٩٨٨		مجموع الدخل الشامل للسنة

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

شركة المشرق الإسلامي للتمويل (شركة مساهمة خاصة)
بيان التغيرات في حقوق ملكية المساهمين
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

رأس المال الصادر	والمدفوع ألف درهم	احتياطي قانوني ألف درهم	أرباح مستبقاة ألف درهم	المجموع ألف درهم	
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٦	٥٠٠,٠٠٠	٢١,٩٢٠	٢٠,٢٧١	٧٢٤,٦٣١	
الربح للسنة	-	-	٧,٤٥٥	٧,٤٥٥	
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	٧,٤٥٥	٧,٤٥٥	
محول إلى الاحتياطي القانوني	-	٧,٠٤٦	(٧,٠٤٦)	-	
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٥٠٠,٠٠٠	٢٨,٩٦٦	٢٦,١٢٥	٧٩٥,٠٩١	
الربح للسنة	-	-	٣٦,٩٨٨	٣٦,٩٨٨	
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	٣٦,٩٨٨	٣٦,٩٨٨	
محول إلى الاحتياطي القانوني	-	٣,٦٩٩	(٣,٦٩٩)	-	
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧	٥٠٠,٠٠٠	٣٢,٦٦٥	٢٩٩,٤١٤	٨٣٢,٠٧٩	

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

٢٠١٦	٢٠١٧	إيضاحات
ألف درهم	ألف درهم	
		التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية
٧٠,٤٥٥	٣٦,٩٨٨	الربح للسنة
		تعديلات لـ:
٣٩,٦٥٥	٣٨,٤٦٨	١٥ مخصص انخفاض القيمة، صافي
(٣٥,١٧٠)	-	عكس انخفاض القيمة على الممتلكات والمعدات
	٧٥,٤٥٦	التدفقات النقدية التشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
٧٤,٩٤٠	(١٦٣,٩٧٠)	الزيادة في الأدوات التمويلية الإسلامية بالتكلفة المطفأة
(٢١٢,٥٨٠)	٧	النقص في الموجودات الأخرى
٦٢	٤,٥٤٣	الزيادة / (النقص) في المطلوبات الأخرى
(٢٧٣)	(٨٣,٩٦٤)	صافي النقد المستخدم في العمليات التشغيلية
(١٣٧,٨٥١)		
		التدفقات النقدية من العمليات الاستثمارية
٣,٤٦٤	-	النقص في الموجودات المالية الأخرى المقاسة بالتكلفة المطفأة
٣,٤٦٤	-	صافي النقد الناتج من العمليات الاستثمارية
		التدفقات النقدية من العمليات التمويلية
١٣٤,٣٨٧	٨٥,٢١٢	الزيادة في المطلوب لبنك
١٣٤,٣٨٧	٨٥,٢١٢	صافي النقد الناتج من العمليات التمويلية
-	١,٢٤٨	صافي الزيادة في النقد وما يعادله
١٠	١٠	النقد وما يعادله في ١ يناير
١٠	١,٢٥٨	النقد وما يعادله في ٣١ ديسمبر (إيضاح ٥)

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

شركة المشرق الإسلامي للتمويل (شركة مساهمة خاصة) ("الشركة") هي شركة مساهمة خاصة وهي شركة تابعة لبنك المشرق ش.م.ع، دبي ("الشركة الأم"). تأسست الشركة في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال رخصة تجارية صادرة عن دائرة التنمية الاقتصادية لحكومة دبي. إن عنوان مكتب الشركة المسجل هو صندوق بريد رقم ١٢٥٠، دبي - الإمارات العربية المتحدة. تمارس الشركة أنشطة التمويل من خلال أدوات ومنتجات إسلامية مختلفة متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية والتي لا تسمح بالربا.

هيئة الرقابة الشرعية

تخضع الأنشطة التجارية التي تمارسها الشركة لرقابة هيئة الرقابة الشرعية المنوط بها مراجعة وتوجيه أنشطة الشركة وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

٢- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة

١-٢ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة المطبقة بدون تأثير جوهري على البيانات المالية

تم العمل بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المعدلة التالية في هذه البيانات المالية، حيث أصبحت سارية للفترة السنوية التي تبدأ اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٧ أو بعد ذلك التاريخ. وعلى الرغم من أن تطبيق هذه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة لم يسفر عن أي تأثير جوهري على المبالغ المعروضة للسنة الحالية أو السنوات السابقة، إلا أنه قد يؤثر على محاسبة المعاملات أو التعاقدات المستقبلية.

- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢ *ضرائب الدخل*، وهي تعديلات تتعلق بقيد موجودات الضرائب الآجلة للخسائر غير المحققة.
- تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٧ *بيان التدفقات النقدية* بغية تقديم إصفاحات تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم التغييرات على الالتزامات الناتجة من الأنشطة التمويلية، وقد طبقت الشركة هذه التعديلات للمرة الأولى في السنة الحالية. وتتألف مطلوبات الشركة الناتجة من الأنشطة التمويلية من تسهيل حسب على المكشوف غير مضمون من الشركة الأم "بنك المشرق ش.م.ع". وقد ورد تسوية بين الأرصدة الافتتاحية والختامية لرصيد المطلوب إلى بنك في الإيضاح رقم ٧. وتماشياً مع الأحكام الانتقالية للتعديلات، فلم تفصح الشركة عن أرقام مقارنة للفترة السابقة. وبخلاف الإفصاح الإضافي الوارد بالإيضاح ٧، فلم يكن لتطبيق هذه التعديلات أي تأثير على البيانات المالية للشركة.

- التحسينات السنوية على دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ٢٠١٤ - ٢٠١٦ - تعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ١٢ *الإفصاح عن الحصة في شركات أخرى*.

٢-٢ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة قيد الإصدار وغير السارية بعد

لم تطبق الشركة بعد المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة التالية التي تم إصدارها ولم يسري العمل بها بعد:

سارية للفترة السنوية

التي تبدأ في أو بعد

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة

- | | |
|--------------|---|
| ١ يناير ٢٠١٨ | التحسينات السنوية على دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ٢٠١٤ - ٢٠١٦ بتعديل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١ <i>تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى</i> والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨ <i>استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة</i> (٢٠١١). |
| ١ يناير ٢٠١٨ | تفسير لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٢٢ <i>مقابل المعاملات بالعملة الأجنبية والسلف</i> يتعلق هذا التفسير بالمعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية أو أي أجزاء من تلك المعاملات في حال: |
| | • وجود مقابل سائد بعملة أجنبية أو مسعر بها؛ |
| | • اعتراف المنشأة بأي من موجودات الدفع المسبق أو مطلوبات الدخل الآجل المتعلقة بذلك المقابل في موعد يسبق قيد الأصل أو المطلوب أو الدخل ذات الصلة؛ و |
| | • أن كان أي من موجودات الدفع المسبق أو مطلوبات الدخل الآجل غير نقدي. |

سارية للفترة السنوية
التي تبدأ في أو بعد

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة

- ١ يناير ٢٠١٨ تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٢ *الدفع على أساس السهم* بشأن تصنيف وقياس معاملات الدفع على أساس السهم.
- ١ يناير ٢٠١٨ تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٤ *عقود التأمين*: تتعلق تلك التعديلات بتاريخ السريان المختلفة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ *الأدوات المالية* ومعياري *عقود التأمين* الجديد القادم.
- ١ يناير ٢٠١٨ تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٤٠ *الاستثمارات العقارية*: ترتبط تلك التعديلات بتعديل نص الفقرة رقم ٥٧ ليكون أنه لا يجوز للمنشأة تحويل أي عقار إلى استثمارات عقارية أو من استثمارات عقارية إلا بوجود دليل يشهد على تغير في استخدامه. ويقع التغير في استخدام العقار في حال استوفى العقار أو لم يستوف تعريف معنى الاستثمار العقاري. ولا يعتد بمجرد بتغيير الإدارة نيتها لاستخدام العقار في ذاته دليلاً على تغير استخدامه. وقد تم تعديل الفقرة لتتضمن على أن قائمة الأمثلة التي تضمنتها هي قائمة غير شاملة.
- ١ يناير ٢٠١٨ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ *الأدوات المالية* (النسخ المعدلة في ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤) يقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ الصادر في نوفمبر ٢٠٠٩ متطلبات جديدة حول الاعتراف بالموجودات المالية والإفصاح عنها. وكان المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ قد عدل لاحقاً في أكتوبر ٢٠١٠ بحيث يتضمن متطلبات تتعلق بتصنيف المطلوبات المالية وقياسها وحول إلغاء الاعتراف. وُعدّل كذلك في نوفمبر ٢٠١٣ ليتضمن المتطلبات الجديدة بشأن محاسبة التحوط العام. وفي يوليو ٢٠١٤، صدرت نسخة أخرى معدلة من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ حيث كان الهدف الأساسي منه أن يشمل أ) متطلبات انخفاض القيمة للموجودات المالية، و ب) تعديلات محدودة على متطلبات التصنيف والقياس عن طريق تقديم إحدى فئات قياس "القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" على أدوات دين بعينها.
- تتضمن نسخة نهائية من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والتي تشمل متطلبات محاسبة الأدوات المالية وتحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ *الأدوات المالية: الاعتراف والقياس*، تتضمن متطلبات تتعلق بالجوانب التالية:
- « **التصنيف والقياس**: تُصنف الموجودات المالية بالإشارة إلى نمط الأعمال التي تنضوي تحتها تلك الموجودات المالية وخصائص تدفقاتها النقدية التعاقدية. ويقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية في نسخته الصادرة في ٢٠١٤ فئة من فئات "القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" لأدوات دين معينة. ويتم تصنيف المطلوبات المالية وفق هذا المعيار بالطريقة ذاتها التي تُصنف بها ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ مع وجود بعض الاختلافات في المتطلبات التي يُعمل بها في قياس المخاطر الائتمانية الخاصة بأي منشأة.
- « **انخفاض القيمة**: مع نسخة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ الصادرة في ٢٠١٤ والتي تقدم نظام "خسارة ائتمانية متوقعة" لقياس انخفاض قيمة الموجودات المالية، فلم يعد من الضروري الاعتراف بأي واقعة ائتمانية تحدث قبل أي خسارة ائتمانية.
- « **محاسبة التحوط**: يقدم المعيار نظام محاسبة تحوط جديد يهدف إلى توثيق مزيد من الصلة بالكيفية التي تكون عليها المنشآت التي تعمل في أنشطة إدارة المخاطر وقت التعرضات للمخاطر المالية وغير المالية.
- « **إلغاء الاعتراف**: استمر العمل بمتطلبات إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية من المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩.

شركة المشرق الإسلامي للتمويل (شركة مساهمة خاصة)

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تتمة)

٢- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)

٢-٢ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة قيد الإصدار وغير السارية بعد (تتمة)

سارية للفترات السنوية التي

تبدأ في أو بعد

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة

١ يناير ٢٠١٨

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٥/الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء

صدر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ في مايو ٢٠١٤، وقد أسس نظاماً شاملاً تستعين به المنشآت في محاسبة الإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء، وبالتالي، فسيحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ محل الإرشادات السارية بشأن الاعتراف بالإيرادات بما في ذلك المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٨/الإيرادات ورقم ١١ عقود/الإنشاءات وما يتصل بها من تفسيرات عندما يسري العمل بها.

ويقوم المبدأ الأساسي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ على أنه يتعين على المنشأة قيد إيراداتها لتحديد تحويل السلع أو الخدمات المتفق عليها للعملاء بقيمة تعكس المقابل الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه لقاء تلك السلع أو الخدمات. ويقدم المعيار على وجه الدقة طريقة لقيد الإيرادات قوامها خمس خطوات هي:

■ الخطوة ١: تحديد العقد (العقود) المبرمة مع العميل.

■ الخطوة ٢: تحديد تنفيذ الالتزامات التعاقدية.

■ الخطوة ٣: تحديد قيمة المعاملة.

■ الخطوة ٤: تخصيص قيمة المعاملة إلى تنفيذ الالتزامات التعاقدية.

■ الخطوة ٥: الاعتراف بالإيرادات عند (أو حين) تستوفي فيه المنشأة التزاماتها.

وتقوم المنشأة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ في حال (أو متى) تم استيفاء أداء الالتزام، أي عندما تحول السلع أو الخدمات التي تنطوي على تنفيذ التزام معين إلى العميل. لقد شهد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ مزيداً من الإرشادات المستقبلية للتعامل مع سيناريوهات محددة. وعلاوة على ذلك، فيتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ القيام بإفصاحات موسعة.

١ يناير ٢٠١٨ التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥/الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء والتي توضح ثلاثة جوانب للمعيار (تحديد تنفيذ الالتزامات واعتبارات الموكل ضد الوكيل والترخيص) وتقدم تلك التعديلات بعض الإعفاءات الانتقالية للعقود المعدلة والعقود المنجزة.

١ يناير ٢٠١٩ التحسينات السنوية على دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ٢٠١٥ - ٢٠١٧ بتعديل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣/ندماج الأعمال، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١١/الترتيبات التعاقدية المشتركة، والمعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢/ضرائب الدخل، والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٣/تكاليف الاقتراض.

١ يناير ٢٠١٩ تفسير اللجنة الدولية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ٢٣/الشكوك المتعلقة بمعاملات ضريبة الدخل يتناول هذا التفسير أمور تحديد الربح الضريبي (الخسائر الضريبية) وأسس الضريبة والخسائر الضريبية غير المستعملة والاعتمادات الائتمانية الضريبية غير المستعملة والنسب الضريبية وكذلك عدم اليقين بشأن معاملات ضريبة الدخل في ظل المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٢. ويأخذ هذا التفسير بشكل خاص في الاعتبار ما يلي:

• ما إذا كان يتعين مراعاة المعاملات الضريبية بشكل جماعي؛

• وضع افتراضات تتعلق بإجراءات الفحص التي تجريها الهيئات الضريبية؛

• تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية) وأسس الضريبة والخسائر الضريبية غير المستعملة والاعتمادات الضريبية غير المستعملة ونسب الضرائب؛ و

• تأثير التغيرات في الحقائق والظروف.

٢- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)

٢-٢ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة قيد الإصدار وغير السارية بعد (تتمة)

سارية للفترات السنوية
التي تبدأ في أو بعد

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة

١ يناير ٢٠١٩

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ عقود الإيجار

حيث يتناول المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ تفاصيل حول الكيفية التي سيقوم بها معد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بالاعتراف بعقود الإيجار وقياسها وعرضها والإفصاح عنها. ويقدم المعيار نظام محاسبة واحد للمستأجر بحيث يتعين بموجبه على المستأجرين تسجيل موجودات ومطلوبات جميع عقود الإيجار مالم تكن عقود الإيجار تمتد لفترة ١٢ شهراً أو أقل من ذلك أو مالم تكن قيمة الأصل المعني تقل عن ذلك. وفي ظل هذا المعيار، يستمر المؤجرون في تصنيف عقود الإيجار كعقود إيجار تشغيلية أو تمويلية، مع بقاء منهج المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ بشأن محاسبة المؤجر على حاله إلى حد كبير بدون تغيير عن سلفه المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧.

١ يناير ٢٠١٩

تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ الأدوات المالية: والتي تتعلق بمزايا الدفع مقدماً بالتعويض السلبي، بحيث تعدل هذا المعيار المتطلبات الواردة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بشأن حقوق الإنهاء وذلك بهدف السماح بالقياس بالتكلفة المطفأة (أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بناءً على نموذج الأعمال) حتى في حال دفعات التعويض السلبي.

١ يناير ٢٠٢١

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٧ عقود التأمين

حيث يقضي هذا المعيار بقياس التزامات التأمين بقيمة تنفيذ العقد الحالية. ويوفر المعيار كذلك منهج عرض وقياس أكثر اتساقاً لجميع عقود التأمين. وتهدف تلك المتطلبات لتحقيق محاسبة متسقة وقائمة على المبادئ بشأن كافة عقود التأمين. ويحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٧ محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٤ عقود التأمين اعتباراً من ١ يناير ٢٠٢١

تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠ البيانات المالية، وعلى المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٨ الاستثمار أرجئ تاريخ السريان لأجل في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة (٢٠١١)، وذلك بشأن معالجة بيع الموجودات أو المساهمة بها من المستثمر إلى غير مسعى شركته الزميلة أو مشروعه المشترك.

تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة على البيانات المالية للشركة في فترة تطبيقها الأول. كما وتتوقع الشركة أنه قد لا يسفر تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة عن أي تأثير جوهري على البيانات المالية للشركة في فترة التطبيق الأولي لها، وذلك باستثناء المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية الصيغة النهائية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ الأدوات المالية في يوليو ٢٠١٤ والذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي ٣٩ الأدوات المالية: الاعتراف والقياس وجميع الإصدارات السابقة من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. ويجمع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ جميع الجوانب الثلاثة للمحاسبة بشأن الأدوات المالية: القياس، الانخفاض في القيمة ومحاسبة التحوط. ويسري المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ على الدفعات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٨ مع السماح بالتطبيق المبكر. وباستثناء محاسبة التحوط، يتطلب التطبيق بأثر رجعي، إلا أنه ليس من الإلزام تقديم معلومات المقارنة. أما بالنسبة لمحاسبة التحوط، فيتم تطبيق المتطلبات بشكل عام بأثر مستقبلي، مع بعض استثناءات محدودة.

٢- تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)

٢-٢ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة قيد الإصدار وغير السارية بعد (تتمة)

طبقت الشركة في السابق المرحلة الأولى من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ المتعلق بتصنيف وقياس الأدوات المالية وتعتزم تطبيق المرحلة النهائية من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (انخفاض القيمة ومحاسبة التحوط) في تاريخ السريان المطلوب اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨. وسوف تستفيد الشركة من الإعفاء الذي يسمح لها بعدم إدراج معلومات مقارنة للفرات السابقة فيما يتعلق بتصنيف والقياس بما في ذلك التغير في القيمة. سيتم قيد الفروق في القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ في الأرباح المستبقة الافتتاحية والاحتياطات كما في ١ يناير ٢٠١٨.

يحل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ محل نموذج "الخسارة المتكبدة" المتضمن في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ مع نموذج مستقبلي لـ "الخسارة الائتمانية المتوقعة" حيث يقتضي ذلك اتخاذ حكم جوهري يتعلق بكيفية تأثير التغيرات في العوامل الاقتصادية على الخسارة الائتمانية المتوقعة، وهو ما سيتم تحديده على أساس ترجيح الاحتمالات.

(أ) انخفاض قيمة الموجودات المالية

ووفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، تسري متطلبات انخفاض القيمة على الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وأدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وبعض التزامات القروض وعقود الضمانات المالية. وعند الاعتراف المبدئي، يتم تكوين مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن أحداث التعثر في السداد التي قد تقع خلال الإثني عشر شهراً المقبلة (الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال ١٢ شهراً). وفي حالة حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، يتعين تكوين مخصص للخسارة الائتمانية المتوقعة الناتجة عن جميع أحداث التعثر في السداد المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية ("الأعمار الزمنية للخسارة الائتمانية المتوقعة") ويقوم البنك بقياس المبالغ المتراكمة على فترات الاستحقاق التعاقدية وذلك بشأن التسهيلات القابلة للتجديد بما في ذلك بطاقات الائتمان والسحب على المكشوف. وبالنسبة لعقود الضمان المالي، تقوم الشركة بتقدير العمر الزمني للخسارة الائتمانية المتوقعة وفقاً للقيمة الحالية للدفعات المتوقعة لتعويض صاحب عقد الضمان المالي عن أي خسارة ائتمانية متكبدة بمبالغ أقل من تلك التي يتوقع الضامن تحصيلها من حامل عقد الضمان المالي أو المدين أو أي طرف آخر.

قامت الشركة خلال عام ٢٠١٧ بإجراء تقييم مفصل لتأثير المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، حيث يستند هذا التقييم على المعلومات الحالية المتاحة وقد يخضع لتغيرات في المعلومات المعقولة والداعمة والتي قد يتم توفيرها للشركة، وذلك حتى تقدم الشركة بياناتها المالية الأولى التي تتضمن تاريخ التطبيق الأولي. وقد استلزت الإدارة أن التأثير على مخصص انخفاض القيمة من تطبيق المرحلة النهائية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ لن يكون جوهرياً.

(ب) الإفصاحات

ويقدم المعيار الجديد أيضاً متطلبات إفصاح موسعة وتغيرات في العرض حيث من المتوقع أن تؤدي تلك المتطلبات والتغيرات إلى تغير طبيعة ومدى تعرضات الأدوات المالية للشركة وخصوصاً فيما يتعلق في سنة التطبيق الأولي للمعيار. وتضمنت التقديرات التي قامت بها الشركة تحليلاً يعني بتحديد الفجوات في البيانات مقارنة بالعملية الحالية وقامت الشركة بتطبيق النظام والتغيرات على الضوابط التي تعتقد أنها ضرورية للحصول على البيانات المطلوبة.

تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ولأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية التابعة للشركة للحد المتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية ومتطلبات قوانين دولة الإمارات العربية المتحدة (بما في ذلك متطلبات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة المتعلقة بإنخفاض قيمة الموجودات المالية).

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، وهو المبدأ الذي يعتمد عموماً على القيمة العادلة للمقابل المدفوع لقاء الموجودات. فيما يلي بيان بأهم السياسات المحاسبية المتبعة:

إن سياسة الشركة فيما يتعلق بالإعتراف بالدخل من أدوات تمويلية وإستثمارية إسلامية موضحة في الإيضاح ٣-١١(٣).

يتم الاعتراف بإيرادات ومصاريف الرسوم والعمولات في تاريخ إجراء المعاملة.

يتم تصنيف عقود الإيجار كإيجارات تمويلية عندما تنص عقود الإيجار على تحويل جميع مخاطر ومنافع التملك إلى المستأجر. يتم تصنيف جميع عقود الإيجار الأخرى كعقود إيجار تشغيلية.

يتم تسجيل مدفوعات الإيجار التشغيلي كمصروف على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار، إلا إذا كان هناك أساس منهجي آخر أكثر ملائمة لتوزيع المنافع الاقتصادية من الأصل المستأجر على فترة الإيجار. يتم الاعتراف بالالتزامات الإيجارية المحتملة ضمن عقود الإيجار التشغيلية كمصروف في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

تُعرض البيانات المالية بدينهم الإمارات العربية المتحدة (الدينهم) وهو العملة للبلد التي تتواجد فيها الشركة.

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية مبدئياً بأسعار الصرف السائدة بتاريخ كل معاملة. ويتم تحويل الموجودات النقدية والمطلوبات النقدية من العملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في نهاية فترة التقرير، وتقيد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بالعملات الأجنبية في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد طرح الاستهلاك المتراكم وأي خسائر للإنخفاض في القيمة، إن وجدت فيما عدا الأرض التي تُقاس بالتكلفة بعد طرح أي خسائر متراكمة للإنخفاض في القيمة، إن وجدت. يتم إدراج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للموجودات أو الإعتراف بها كموجودات منفصلة، حسب الضرورة، فقط عندما يكون من المحتمل أن تتدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المتعلقة بالبند للشركة وأن يتم قياس البند بطريقة موثوقة. يتم تحميل جميع الإصلاحات والصيانة الأخرى إلى بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر عند تكبدها.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تتمة)

٣- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-٦ الممتلكات والمعدات (تتمة)

يتم في نهاية كل فترة تقرير مراجعة على الأعمار الانتاجية المقدرة والقيم المتبقية وطريقة احتساب الاستهلاك ويتم إثبات أي تأثير ناتج عن التغيرات في التقديرات على أساس مستقبلي.

يتم تحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع أو استبعاد أي من الممتلكات والمعدات بالفرق بين المتحصل من المبالغ المُحصلة من البيع والقيمة الدفترية للأصل ويتم تسجيلها في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر لتلك السنة.

٣-٧ إنخفاض قيمة الموجودات الملموسة

في نهاية كل فترة تقرير، تجري الشركة مراجعة على القيم الدفترية للموجودات الملموسة لتحديد فيما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على أن هذه الموجودات قد تعرضت إلى خسائر انخفاض في قيمتها. وفي حال وجود مثل هذه المؤشرات، يتم تقدير القيمة المستردة للموجودات لكي يتم تحديد مدى خسارة انخفاض القيمة (إن وجد). وفي حال يصعب فيها تقدير القيمة المستردة للأصل فردياً تقوم الشركة بتقدير القيمة المستردة لوحدة توليد النقد التابعة للأصل الفردي، تُقدر الشركة المبلغ القابل للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل. عندما يتسنى تحديد أسس توزيع معقولة وثابتة، يتم أيضاً توزيع موجودات الشركة إلى وحدات توليد نقد فردية، أو خلاف ذلك يتم تخصيصها لأصغر مجموعة من وحدات توليد النقد التي يمكن تحديدها على أساس تخصيص معقول وثابت.

إن القيمة المستردة هي القيمة الأعلى ما بين القيمة العادلة مطروحاً منها تكلفة البيع وقيمة الاستخدام. عند تقييم قيمة الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المقدرة لحساب القيمة الحالية باستخدام نسبة خصم تعكس قيمتها السوقية الحالية مع الأخذ بعين الاعتبار أثر الوقت على النقد والمخاطر المحددة للأصل.

أما إذا كانت القيمة المستردة المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من قيمته الحالية، يتم خفض القيمة الحالية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى أن تصل إلى قيمته المستردة. تحمل خسارة انخفاض القيمة على بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

في حال تم عكس خسارة انخفاض القيمة لاحقاً، يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى أن تصل للقيمة المقدرة المستردة على أن لا تكون الزيادة أعلى من القيمة الدفترية فيما لو لم يكن هناك انخفاض في قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) في السنوات السابقة. إن عكس خسارة الانخفاض في القيمة يتم تسجيله في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

٣-٨ المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الشركة التزام حالي (قانوني أو استنتاجي) نتيجة أحداث سابقة ويكون من المحتمل أنه سيكون مطلوباً من الشركة تسديد هذا الالتزام وأن تكون قادرة على تقدير هذه المخصصات بشكل يعتمد عليه.

يعد المبلغ المعترف به كمخصصات هو أفضل تقدير المقابل المطلوب لتسوية الالتزام الجاري في تاريخ التقرير مع الأخذ في الاعتبار المخاطر والشكوك المحيطة بالالتزام. وعندما تقاس المخصصات باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية هذا الالتزام، فإن القيمة الدفترية تعتبر هي القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية.

إذا كان من المتوقع أن يقوم طرف ثالث بتسوية بعض أو كل المنافع الاقتصادية اللازمة لتسديد جزء من المخصصات فيتم الاعتراف بالمبلغ المستحق كأصل إذا كان من المتيقن إجراء عملية التسديد والمبلغ المستحق، ويكون ذلك بالإمكان قياس ذلك المبلغ بشكل موثوق.

٣-٩ الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون الشركة طرفاً في المخصصات التعاقدية للأدوات.

يتم قياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. تضاف أو تخصم تكاليف المعاملات التي تعزى مباشرة إلى حيازة أو إصدار الموجودات والمطلوبات المالية (عدا الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر) من القيمة العادلة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية، حسب الاقتضاء، عند الاعتراف الأولي. تكاليف المعاملات التي تعزى مباشرة إلى حيازة موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر يتم الاعتراف بها مباشرة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

يتم الاعتراف بكافة المشتريات أو المبيعات العادية للموجودات المالية أو استبعادها على أساس تاريخ المتاجرة. المشتريات أو المبيعات العادية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني محدد بموجب اللوائح أو الاتفاقية في السوق. تُقاس جميع الموجودات المالية المعترف بها بعد ذلك إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة، وفق تصنيف الموجودات المالية.

تصنيف الموجودات المالية

بغرض تصنيف الموجودات المالية تصنف الأداة كـ "أداة ملكية" إذا كانت غير مشتقة وكانت تطابق تعريف "الملكية" لجهة الإصدار، باستثناء بعض الأدوات غير المشتقة المطروحة للتداول والتي تم عرضها كأداة ملكية من قبل الجهة المصدرة. وتصنف باقي الموجودات المالية غير المشتقة كموجودات مالية بالتكلفة المطفأة.

يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة، وتشمل الأدوات التمويلية الإسلامية، بالتكلفة المطفأة في حال توافر الشرطين الآتيين:

- إذا كان الأصل محتفظاً به وفقاً لنموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات بغرض جمع التدفقات النقدية المتعاقد عليها؛ و
- إذا كانت البنود التعاقدية للأداة ينشأ عنها مواعيد محددة للتدفقات المالية المتعلقة حصرياً بأصل المبالغ غير المسددة والفائدة على المبالغ الأصلية غير المسددة.

يتم قياس كافة الموجودات المالية الأخرى في الفترات اللاحقة بالقيمة العادلة.

التكلفة المطفأة وطريقة الربح الفعلي

طريقة الربح الفعلي هي الطريقة التي يتم فيها احتساب التكلفة المطفأة للأصل المالي بالتكلفة المطفأة وتوزيع الربح على الفترات التي تخصها. نسبة الربح الفعلي هي تحديداً النسبة التي يتم فيها خصم النقد المقدّر استلامه في المستقبل عبر المدة المتوقعة للأصل المالي بالتكلفة المطفأة (بما في ذلك جميع الرسوم المدفوعة أو المستلمة التي تُشكل جزءاً في نسبة الربح الفعلي، وتكاليف المعاملة وعلاوات أخرى أو خصومات) أو، إن كان مناسباً، عبر فترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف المبدي.

يتم الاعتراف بالدخل على أساس نسبة الربح الفعلي للموجودات المالية التي تقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة. وتثبت الأرباح في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

أرباح وخسائر أسعار صرف العملات الأجنبية

يتم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية السائدة بالعملات الأجنبية بتلك العملة الأجنبية ويتم تحويلها على أساس سعر الصرف الحالي في نهاية كل فترة تقرير. تشكل مكونات أسعار الصرف جزءاً من ربح أو خسارة قيمتها العادلة، وبالتالي، يتم الاعتراف بأي من مكون من مكونات أسعار الصرف بالنسبة للموجودات المالية المحددة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في الدخل الشامل الآخر.

بالنسبة للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة المقيمة بالعملات الأجنبية والمقاسة بالتكلفة المطفأة في نهاية الفترة المحاسبية، يتم تحديد أرباح وخسائر أسعار صرف العملات الأجنبية على أساس التكلفة المطفأة للأصل المالي وتفيد في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

انخفاض قيمة الموجودات المالية المقيّمة بالتكلفة المطفأة

الموجودات المالية المقيّمة بالتكلفة المطفأة تقيّم لوجود مؤشرات الانخفاض في القيمة بتاريخ كل تقرير. يتم الاعتراف بالانخفاض في قيمة الموجودات المالية المقيّمة بالتكلفة المطفأة عندما يكون هناك دليل موضوعي، نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد التسجيل المبدي للموجودات المالية المقيّمة بالتكلفة المطفأة، أدى إلى تأثر التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للاستثمار. بالنسبة للموجودات المالية المقيّمة بالتكلفة المطفأة فإن قيمة الانخفاض في القيمة هو الفرق بين قيمة الموجودات المالية الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مخصومة بمعدّل الربح الفعلي الأصلي.

٣- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٩-٣ الأدوات المالية (تتمة)

٩-٣-١ الموجودات المالية (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية المقّمة بالتكلفة المطفأة (تتمة)

يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة مباشرةً بمقدار خسارة الانخفاض في القيمة، باستثناء الأدوات التمويلية الإسلامية حيث يتم تخفيض القيمة الدفترية باستخدام حساب المخصص. وفي حال كان تحصيل الدفعات المقدمة المدينة أمراً مشكوكاً فيه، فيتم شطب هذه الذمم مقابل حساب المخصص. ويتم إضافة المبالغ المستردة عن ذمم تم شطبها في وقت سابق إلى حساب المخصص. ويتم الاعتراف بالتغيرات على القيمة الدفترية لحساب المخصص في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

يُحتسب الانخفاض في القيمة بطريقة منهجية، حيث يتم تكوين مخصصاً بنسبة ٢٥% من رصيد التمويل عندما يتخطى استحقاقه لأكثر من ٩٠ يوماً، وتكوين مخصصاً بنسبة ٥٠% من رصيد التمويل إذا تخطى فترة استحقاقه لأكثر من ١٢٠ يوماً وأقل من ١٨٠ يوماً. ويتم شطب جميع أرصدة التمويلات التي تتخطى استحقاقها لأكثر من ١٨٠ يوماً أو يتم تكوين مخصصاً لها بالكامل صافي من الضمان المحتجز.

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

تلغي الشركة الاعتراف بأي أصل مالي فقط عند انتهاء الحق المتعاقد عليه المتعلق باستلام التدفقات النقدية من الأصل المالي؛ أو عندما تقوم الشركة بتحويل الأصل المالي وجميع مخاطر ومزايا ملكية الأصل بصورة جوهرية إلى منشأة أخرى. إذا لم تقم المجموعة بتحويل كافة مخاطر ومزايا الملكية أو تحويلها بصورة جوهرية واستمرت بالسيطرة على الأصل المحولة ملكيته، تعترف الشركة بالفوائد المحتجزة على الأصل المالي والمطلوبات المصاحبة عن الأموال التي قد تدفعها. إذا احتفظت الشركة بصورة جوهرية بكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي المحول فإن الشركة تستمر بالاعتراف بالأصل المالي والاعتراف كذلك بالاقتراض المضمون بالرهن عن صافي المبالغ المحصّلة.

عند إلغاء الإعراف بالموجودات المالية بالتكلفة المطفأة، يُسجل الفرق بين القيمة الدفترية للأصل ومبلغ المقابل المقبوض في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

عند إلغاء الإعراف بالموجودات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فلا يعاد تصنيف مبلغ الأرباح أو الخسائر المتراكمة المتكبدة سابقاً في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، ولكن يُعاد تصنيفه ضمن حساب الأرباح المستبقاة.

٣-٩-٢ المطلوبات المالية وأدوات الملكية

التصنيف كدين، أو حقوق ملكية

المطلوبات وأدوات الملكية والملكية التي تُصدرها الشركة يتم تصنيفها إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لجوهر العملية المتعاقد عليها في العقد وتعريف المطلوبات المالية وأدوات الملكية.

أدوات الملكية

تعرف أداة الملكية على أنها العقد الذي يثبت فائدة مستبقاة في موجودات الشركة بعد اقتطاع كافة المطلوبات المترتبة عليها. تسجل أدوات الملكية التي تصدرها الشركة بقيمة صافي المبالغ المحصّلة بعد طرح صافي تكلفة الإصدار.

المطلوبات المالية

يتم قياس جميع المطلوبات المالية فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلي.

وعلى الرغم من ذلك، فإن المطلوبات المالية التي تنشأ عندما يكون تحويل الموجودات المالية غير مؤهلاً لإلغاء الإعراف أو عند تطبيق طريقة التدخل المستمرة، وعقود الضمان المالي الصادرة عن الشركة، والالتزامات التي أصدرتها الشركة لتقديم قرض بمعدل ربح أقل من سعر السوق يتم قياسها وفقاً للسياسات المحاسبية المحددة المبينة أدناه.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تتمة)

٣- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-٩ الأدوات المالية (تتمة)

٣-٩-٢ المطلوبات المالية وأدوات الملكية (تتمة)

المطلوبات المالية (تتمة)المطلوبات المالية المقاسة فيما بعد بالتكلفة المطفأة

تُقاس المطلوبات المالية غير المحتفظ بها للمتاجرة غير المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالتكلفة المطفأة عند نهاية الفترات المحاسبية اللاحقة، وتُحدد القيم الدفترية للمطلوبات المالية التي يتم لاحقاً قياسها بالتكلفة المطفأة على أساس طريقة الربح الفعلي.

طريقة الربح الفعلي هي الطريقة التي تحتسب بموجبها التكلفة المطفأة للمطلوب المالي. أما نسبة الربح الفعلي، فهي تحديداً النسبة التي يتم فيها خصم النقد المقدر استلامه في المستقبل عبر المدة المتوقعة للمطلوب المالي (بما في ذلك جميع الرسوم المدفوعة أو المستلمة التي تُشكل جزءاً في نسبة الربح الفعلي، وتكاليف المعاملة وعلاوات أخرى أو خصومات) أو (أيضاً كان مناسباً) عبر فترة أقصر، إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف المبدي.

أرباح وخسائر أسعار صرف العملات الأجنبية

بالنسبة للمطلوبات المالية المحددة بالعملات الأجنبية ويتم قياسها بالتكلفة المطفأة عند نهاية كل فترة تقرير، يتم تحديد أرباح وخسائر أسعار صرف العملات الأجنبية على أساس التكلفة المطفأة للأدوات ويتم الاعتراف بها في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

تقوم الشركة بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية، فقط عندما يتم إعفاء الشركة من التزاماتها أو إلغاؤها أو انتهاء صلاحيتها. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي تم إلغاء الاعتراف بها والمقابل المدفوع أو واجب الدفع، بما في ذلك الموجودات غير النقدية المحولة أو المطلوبات المفترضة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.

٣-١٠ مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

يتم إجراء مقاصة للموجودات والمطلوبات المالية وتظهر في بيان المركز المالي بالصافي فقط عندما يكون هناك حق قانوني لعمل ذلك أو عندما تنوي الشركة القيام بالتسوية على أساس صافي القيمة أو عند استعادة الأصل وتسديد الالتزام في نفس الوقت.

٣-١١ الأدوات التمويلية الإسلامية

تحتسب جميع الأدوات المصرفية الإسلامية وفقاً للسياسات المحاسبية المبينة أدناه :

(١) تعريفات

المصطلحات التالية تُستخدم في التمويل الإسلامي:

المراجعة

هي اتفاقية تقوم الشركة من خلالها ببيع بضاعة أو موجودات للعملاء، حيث تقوم الشركة بشراء أو اكتساب هذه الموجودات أو البضاعة بناءً على تعهد من العميل بأن يقوم بشرائها لاحقاً وفقاً لشروط وظروف محددة متفق عليها. سعر البيع يتكون من تكلفة البضاعة والربح وهامش الربح المتفق عليه بشكل منفصل مع العميل.

الإجارة

اتفاقية تقوم من خلالها الشركة العاملة كمؤجر على شراء أو بناء موجودات لغرض التأجير وبناءً على طلب العميل (المستأجر). تتضمن الاتفاقية وعداً من العميل لاستئجار العقار بسعر متفق عليه ولفترة محددة والتي قد تنتهي بتحويل ملكية العقار المؤجر إلى المستأجر.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تتمة)

٣- أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

٣-١١ الأدوات التمويلية الإسلامية (تتمة)

(١) تعريفات (تتمة)

المضاربة

المضاربة هي شراكة تقاسم الربح بين مزود رأس المال (رب المال)، والمدير (المضارب). في علاقة الايداع مع الشركة، تكون الشركة بمثابة المضارب والعمل بمثابة رب المال وفي حالة وضعية التمويل أو الاستثمار، تكون الشركة بمثابة مزود رأس المال (رب المال) والعمل بمثابة المدير (المضارب). في كلتا الحالتين يكون عقد المضاربة بمثابة عقد لتقاسم الأرباح حيث يتحمل مزود رأس المال المخاطر بينما يُساهم المضارب (المدير) بالخبرات والمهارات الإدارية. في حالة الخسارة، فإنه يقع على عاتق الممول (رب المال) إلا في حالة سوء التصرف والإهمال والإخلال بالعقد من قبل المضارب (المدير).

الصكوك

هي شهادات مالية شرعية متساوية القيمة. يتشارك ملاك الشهادة بالأرباح ويتحملون الخسائر بالنسب المبينة في الشهادات المملوكة من قبلهم.

(٢) السياسة المحاسبية

يتم قياس الأدوات التمويلية الإسلامية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدّل الربح الفعلي بعد طرح أي مبالغ مشطوبة ومخصص الذمم المشكوك في تحصيلها والإيرادات غير المحققة.

معدّل الربح الفعلي هو المعدّل الفعلي لخصم قيمة مبالغ التدفقات النقدية في المستقبل عبر المدة المتوقعة للموجود أو المطلوب المالي أو عبر فترة أقصر، حيثما كان ذلك مناسباً.

يتم تكوين مخصص الانخفاض في القيمة للأدوات التمويلية الإسلامية عندما يكون استردادها أمر مشكوك فيه مع الأخذ بالاعتبار متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتعليمات الصادرة عن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة. يتم شطب الأدوات التمويلية الإسلامية فقط عند استنفاد كافة السبل لاستردادها دون نتيجة.

(٣) سياسة الاعتراف بالإيراد

تسجل الإيرادات من الأدوات التمويلية الإسلامية في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر باستخدام طريقة معدّل الربح الفعلي. يتضمن احتساب معدّل الربح الفعلي كافة الرسوم المدفوعة أو المقبوضة، وتكاليف المعاملة، والخصومات أو العلاوات التي تشكّل جزءاً لا يتجزأ من معدل الربح الفعلي. تكاليف المعاملة هي تكاليف إضافية تتعلق مباشرة بالاستحواذ على الأصل المالي أو إصداره أو استبعاده.

المربحة

يتم الاعتراف بإيراد المربحة بطريقة معدل الربح الفعلي خلال مدة العقد وعلى أساس المبلغ غير المسدد.

الإجارة

يتم الاعتراف بإيراد الإجارة بطريقة معدّل الربح الفعلي على مدى فترة عقد الإجارة.

الأرباح وإيرادات الكوبونات

يتم الاعتراف بالأرباح وإيرادات الكوبونات على أساس زمني بالرجوع إلى أساس المبلغ غير المسدد وبمعدّل الربح الفعلي المطبق، وهو المعدّل الفعلي لخصم قيمة المبالغ النقدية المتوقعة استلامها في المستقبل على مدى المدة المتوقعة للأصل المالي إلى صافي القيمة الدفترية للأصل المالي.

٤- الافتراضات المحاسبية الهامة والتقديرات غير المؤكدة

في طور تطبيق السياسات المحاسبية للشركة والموضحة في إيضاح رقم ٣، يتطلب من الإدارة القيام بأحكام، وتقديرات وافتراضات للقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات التي ليس لها مصادر أخرى للحصول عليها. يتم تحديد هذه التقديرات والافتراضات على أساس الخبرة التاريخية والعوامل الأخرى ذات العلاقة. إن النتائج الفعلية قد تختلف عن هذه التقديرات.

يتم مراجعة هذه التقديرات والافتراضات بشكل مستمر. يتم إثبات الاختلاف في التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم فيها إعادة تقييم هذه التقديرات وذلك في حالة أن التعديلات الناتجة عن إعادة التقييم تؤثر على تلك الفترة. أما في حالة كون التعديلات الناتجة عن إعادة تقييم التقديرات تؤثر في الفترة الحالية والفترات المستقبلية فيتم تسجيلها في تلك الفترات.

فيما يلي أهم المجالات التي استخدمت فيها الإدارة التقديرات أو الافتراضات أو قامت بأخذ أحكام عليها:

(١) انخفاض قيمة الأدوات التمويلية الإسلامية المدرجة بالتكلفة المطفأة

تجري الشركة مراجعة على الأدوات التمويلية الإسلامية بشكل دوري لتقييم فيما إذا كان مخصص الانخفاض في القيمة يستوجب تسجيله في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للموجودات غير المنتجة. بالتحديد، يتطلب من الإدارة الحكم لتقدير المبلغ والمدة الزمنية للتدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. إن مثل تلك التقديرات تكون ضرورية بناءً على الافتراضات المتعلقة باحتمالية التعثر عن الدفع والخسائر المحتملة في حالة التعثر عن الدفع وقيمة الأدوات المرهونة وتكاليف الاسترداد.

يُحتسب الانخفاض في القيمة بطريقة منهجية، حيث يتم تكوين مخصصاً بنسبة ٢٥% من رصيد التمويل عندما يتخطى استحقاقه لأكثر من ٩٠ يوماً، وتكوين مخصصاً بنسبة ٥٠% من رصيد التمويل إذا تخطى فترة استحقاقه لأكثر من ١٢٠ يوماً وأقل من ١٨٠ يوماً. ويتم شطب جميع أرصدة التمويلات التي تتخطى استحقاقها لأكثر من ١٨٠ يوماً أو يتم تكوين مخصصاً لها بالكامل صافي من الضمانات.

(٢) تصنيف وقياس الموجودات المالية

يعتمد تصنيف وقياس الموجودات المالية على نموذج عمل الإدارة لإدارة الموجودات المالية وعلى خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية المقيمة. إن الإدارة راضية بأن إستثمارات الشركة في الأوراق المالية قد تم تصنيفها وقياسها بشكل مناسب.

٥- النقد وما يعادله

يمثل النقد وما يعادله الأرصدة لدى البنوك والودائع الثابتة قصيرة الأجل القابلة للتحويل إلى مبالغ نقدية محددة دون أن تكون معرضة لمخاطر التغير في القيمة.

٢٠١٦	٢٠١٧
ألف درهم	ألف درهم
١٠	١,٢٥٨

الحسابات الجارية (إيضاح ٧)

٦- الموجودات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، قررت الإدارة شطب استثمار في صكوك قد تم تكوين مخصص له بالكامل سابقاً بقيمة ٢٤ مليون درهم (٢٠١٦: ٢٤ مليون درهم).

٧- معاملات وأرصدة الأطراف ذات العلاقة

تجري الشركة معاملات مختلفة مع أطراف تستوفي التعريف الوارد بالمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٤: الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة. تتمثل الأطراف ذات العلاقة في شركات خاضعة للملكية مشتركة و/أو إدارة مشتركة، وكبار أعضاء الإدارة. فيما يلي أرصدة الأطراف ذات العلاقة المتضمنة في بيان المركز المالي:

٢٠١٦	٢٠١٧	الشركة الأم
ألف درهم	ألف درهم	حسابات جارية (إيضاح ٥)
١٠	١,٢٥٨	مطلوب لبنك * (إيضاح ٧-١)
١,٠٣٠,٥٥٩	١,١١٥,٧٧١	

* يستحق دفع المبلغ المطلوب لبنك إلى الشركة الأم الرئيسية "بنك المشرق ش.م.ع"، وهو تسهيل على المكشوف غير مضمون وبدون جدول ثابت لإعادة سداده. ولا يتم تحويل الأرباح على المبلغ المطلوب للبنك.

يفصل الجدول التالي التغيرات في مطلوبات الشركة الناتجة من الأنشطة التمويلية للتغيرات النقدية. إن المطلوبات الناتجة من الأنشطة التمويلية هي تلك المطلوبات التي قد تم وفقًا لها تصنيف التدفقات النقدية، أو سيتم وفقًا لها تصنيف التدفقات النقدية المستقبلية، في بيان التدفقات النقدية للشركة كتدفقات نقدية من الأنشطة التمويلية.

بلغت قيمة خطاب الضمان المقدم من الشركة الأم الرئيسية "بنك المشرق ش.م.ع" ٢٠٠ مليون درهم (٢٠١٦: ٢٠٠ مليون درهم) (إيضاح ١٦).

١-٧

١ يناير ٢٠١٧	تدفقات نقدية تمويلية	تدفقات نقدية تمويلية	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
درهم	داخلية	خارجية	درهم
١,٠٣٠,٥٥٩	(٥٠٣,٤١٩)	٥٨٨,٦٣١	١,١١٥,٧٧١
مطلوب لبنك			

يتضمن ربح السنة معاملات الأطراف ذات العلاقة الجوهرية التالية:

٢٠١٦	٢٠١٧	الشركة الأم
ألف درهم	ألف درهم	أتعاب إدارية *
٢٤,٦٣٠	٢٦,٠١٦	

* تمثل الأتعاب الإدارية المبلغ المدفوع إلى الشركة الأم مقابل خدمات مقدمة لمهام مختلفة.

٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٧ ألف درهم	
٨٣٤,٧٤١	٦٦٤,٥٧٩	مرابحة
٩٣١,٠٣٥	١,٢٠٢,٠٤٩	إجارة
١,٧٦٥,٧٧٦	١,٨٦٦,٦٢٨	
(١٠٩,٩٠٣)	(٨١,٤٢٥)	يطرح: إيرادات غير محققة
(٤٠,٦٦٠)	(٤٤,٤٨٨)	مخصص انخفاض القيمة
١,٦١٥,٢١٣	١,٧٤٠,٧١٥	المجموع

٢٠١٦ ألف درهم	٢٠١٧ ألف درهم	
٣٧,٤٨٩	٤٠,٦٦٠	كما في ١ يناير
٢,٣١٦	٢,٨٥٨	مخصص انخفاض القيمة خلال السنة (إيضاح ١٥)
٨٥٥	٩٧٠	أرباح معلقة خلال السنة
٤٠,٦٦٠	٤٤,٤٨٨	كما في ٣١ ديسمبر

(ج) تستمر الشركة في بعض الحالات بتسجيل الديون المشكوك في تحصيلها والحسابات المتأخرة في سجلاتها حتى بعد أن يتم تكوين مخصص لانخفاض القيمة بنسبة ١٠٠%، ويتم تسجيل الأرباح على الحسابات فيما يتعلق بالقضايا المتداولة في المحاكم فقط ولا يتم إدراجها في بيان الدخل. يتم شطب الديون فقط في حال استنفاد جميع السبل القانونية وغيرها من السبل لاسترداد أو تسوية الديون. بلغت قيمة الذمم التي لم تدرج أرباحها في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، بما في ذلك الحسابات المكون لها مخصص بالكامل، مبلغ ٤٩,٢ مليون درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (٢٠١٦: ٣٣,٣ مليون درهم).

(د) يتضمن مخصص انخفاض القيمة مخصصاً شاملاً بقيمة ٢٤,٧ مليون درهم (٢٠١٦: ٢٤,٧ مليون درهم).

(هـ) عند تحديد قابلية إسترداد الأدوات التمويلية الإسلامية، تأخذ الشركة بعين الإعتبار أي تغيير في جودة إئتمان الأدوات التمويلية الإسلامية بالتكلفة المطفأة من تاريخ المنح وحتى نهاية فترة التقرير. إن التركيز على مخاطر الإئتمان مقصور على حقيقة أن قاعدة العملاء كبيرة وليست ذات صلة.

التكلفة

كما في ١ يناير ٢٠١٦

عكس مخصص انخفاض القيمة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

ألف درهم

١٧٦,٠٥٤

٣٥,١٧٠

٢١١,٢٢٤

٢١١,٢٢٤

تم خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ عكس خسارة انخفاض القيمة البالغة ٣٥ مليون درهم والتي قد تم قيدها سابقاً من أجل تعديل القيمة العادلة للأرض ذات التملك الحر حتى تصل إلى قيمتها. وقد تم إجراء عكس انخفاض القيمة بعد تقدير الإدارة لتقييم أجراه مقيمون مستقلون مؤهلون لا ترتبطهم صلة بالشركة ومن أصحاب المؤهلات المناسبة والخبرة السوقية الحديثة بتقييم الممتلكات في دولة الإمارات العربية المتحدة. وحيث أن القيمة العادلة للممتلكات ذات التملك الحر أعلى كثيراً من القيمة الدفترية لفترة طويلة من الزمن. ولذلك لم يتم إثبات أي انخفاض في القيمة خلال السنة الجارية.

١٠- ذمم دائنة أخرى

مصاريف مستحقة

إيرادات عمولات محصلة مسبقاً

أخرى

٢٠١٦

٢٠١٧

ألف درهم

ألف درهم

٥٤٦

٢,٤٠١

٢١٥

٢,١٦٩

٧٤

٨٠٨

٨٣٥

٥,٣٧٨

١١- رأس المال الصادر والمدفوع

يتمثل رأس المال الصادر والمدفوع بالكامل في ٥,٠٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة ١٠٠ درهم للسهم الواحد. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ و ٢٠١٦. تم الاحتفاظ برأس المال من قبل الأطراف التالية:

عدد الأسهم

المبلغ

ألف درهم

ألف درهم

٤٩٨,٥٠٠

٤,٩٨٥,٠٠٠

٥٠٠

٥,٠٠٠

٥٠٠

٥,٠٠٠

٥٠٠

٥,٠٠٠

٥٠٠,٠٠٠

٥,٠٠٠,٠٠٠

بنك المشرق ش م ع - الإمارات العربية المتحدة

إنجاز سيفيسيز منطقة حرة ذ.م.م. - الإمارات العربية المتحدة

عبد العزيز عبد الله الغرير

عبد الله بن أحمد الغرير

١٢- الاحتياطي القانوني

عملاً بمقتضى أحكام قانون الشركات التجارية وعقد تأسيس الشركة، تُحول نسبة ١٠% من أرباح السنة إلى الاحتياطي القانوني، على أنه يجوز للشركة اتخاذ قرار بالتوقف عن القيام بتلك التحويلات السنوية متى كان مجموع الاحتياطي يساوي نسبة ٥٠% من رأس المال المدفوع. إن هذا الاحتياطي غير متاح للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها قانون الشركات التجارية الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

١٣- إيرادات الرسوم والعمولات

٢٠١٦	٢٠١٧	
ألف درهم	ألف درهم	
٥,٦٦٥	٢,٤١٦	إيرادات مرتبطة بالتأمين
١,٣٣٢	١,٠٢٢	إيرادات تسوية ودفعات مقدماً
٤,٤٣٦	٤,٠٧٢	رسوم إجراءات
١٣٥	٤٩	أخرى
١١,٥٦٨	٧,٥٥٩	

١٤- المصاريف العمومية والإدارية

٢٠١٦	٢٠١٧	
ألف درهم	ألف درهم	
٢٤,٦٣١	٢٦,٠١٦	أتعاب إدارية (إيضاح ٧)
١٩٦	١٧٨	مصاريف أخرى
٢٤,٨٢٧	٢٦,١٩٤	

١٥- مخصص انخفاض القيمة، صافي

٢٠١٦	٢٠١٧	
ألف درهم	ألف درهم	
٢,٣١٦	٢,٨٥٨	مخصص انخفاض القيمة خلال السنة (إيضاح ٨)
٤١,١٢٥	٣٨,٩١٧	انخفاض قيمة وشطب انخفاض قيمة أدوات تمويلية إسلامية
(٣,٧٨٦)	(٣,٣٠٧)	استرداد أدوات تمويلية إسلامية مشطوبة سابقاً
٣٩,٦٥٥	٣٨,٤٦٨	

١٦- التزامات محتملة

٢٠١٦	٢٠١٧	
ألف درهم	ألف درهم	
٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	خطاب ضمان (إيضاح ٧)

أصدرت الشركة الأم، خطاب الضمان بالنيابة عن الشركة من قبل الشركة الأم دون تحميل أي عمولات.

١٧- إدارة رأس المال

تدير الشركة رأس المال بشكل تحرص فيه على ضمان استمرارية عملها، وفي ذات الوقت تحقيق أعلى عائد ممكن للمساهمين وذلك من خلال الحصول على أفضل مستوى للدين والملكية. لم تتغير إستراتيجية الشركة من السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

١٨- إدارة المخاطر

تقوم الشركة الأم بتحديد ومراقبة وظيفة إدارة المخاطر في الشركة. قامت الشركة بوضع قاعدة إدارة مخاطر عن طريق مزاولة أفضل التطبيقات في مجال إدارة المخاطر لإدارة ومراقبة المخاطر الرئيسية الموضحة أدناه والناجمة عن العمليات اليومية:

- إدارة مخاطر الائتمان
- إدارة مخاطر السيولة
- إدارة مخاطر السوق (مخاطر صرف العملات ، مخاطر معدلات الأرباح، والقيمة العادلة للأدوات المالية)
- إدارة مخاطر التشغيل

تعمل لجنة المخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة الاستثمار للشركة الأم بموجب تفويض من مجلس الإدارة لتحديد وتقييم جميع المخاطر التي تواجه الشركة. تقوم هذه اللجان بالموافقة على سياسات إدارة المخاطر للشركة التي يتم تطويرها من قبل مجموعة إدارة المخاطر.

تتحمل لجنة المخاطر المسؤولية بالكامل عن مراقبة نظام إدارة المخاطر للشركة، حيث قامت بوضع إجراءات وسياسات مفصلة ضمن هذا السياق بالإتفاق مع مدراء اللجان الأخرى للتأكد من الالتزام بالسياسات الموافق عليها ومراقبة مختلف المخاطر ضمن الشركة. بالإضافة إلى وضع سياسات الائتمان، تقوم لجنة المخاطر بوضع حدود للتركيزات المختلفة والموافقة على الإستثناءات والقيام بمراجعة دورية للمحفظة للتأكد من جودتها.

تعتبر مجموعة إدارة المخاطر وظيفة مستقلة في حد ذاتها يتم إدارتها من قبل مدير مخاطر مؤهل وتمتد مسؤوليته إلى إدارة المخاطر لتشمل الشركة بشكل كامل. هذه المجموعة مسؤولة عن تطوير سياسات المخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية. يعمل مدراء المخاطر والذين هم على قدر عال من الخبرة والتدريب على تفويض السلطات ضمن هيكل إدارات المخاطر للموافقة على معاملات مخاطر الائتمان ومراقبة مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

تراقب مجموعة إدارة المخاطر مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية. تختلف الإجراءات الائتمانية المتبعة لإقراض الشركات التجارية والمؤسسات وإقراض الأفراد على النحو المبين أدناه.

إدارة المخاطر الائتمانية

تتمثل مخاطر الائتمان في تعثر أحد أطراف الأداة المالية بالوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسائر مالية. تحاول الشركة التحكم في مخاطر الائتمان من خلال متابعة المخاطر الائتمانية والحد من التركيز على التعامل مع أطراف محددة، والتقييم المستمر للقدرة الائتمانية المتعلقة بالأطراف التي تتعامل معها الشركة.

تنتج تركيزات مخاطر الائتمان عندما تتعامل مجموعة من الأطراف في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة ضمن منطقة جغرافية واحدة، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية بشكل مشابه حال بروز تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. وتشير تركيزات الائتمان إلى حساسية أداء الشركة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع أعمال منطقة جغرافية معينة.

تسعى الشركة إلى إدارة تعرضاتها لمخاطر الائتمان من خلال تنوع النشاطات التمويلية والاستثمارية لتجنب تركيز المخاطر لدى أفراد أو مجموعة من العملاء في مواقع أو قطاعات أعمال معينة. كما تقوم الشركة بالحصول على ضمانات عند اللزوم.

يتم مراجعة السياسات المتعلقة بالائتمان والموافقة عليها من قبل لجنة السياسات الائتمانية التابعة للشركة الأم. تتم الموافقة على جميع حدود الائتمان مركزياً من قبل قسم إدارة مخاطر الائتمان للشركة وذلك بموجب سياسة الشركة الائتمانية المبينة في دليل سياسات الائتمان.

تُدار مخاطر الائتمان للتجزئة على أساس المنتج، وتخضع كافة طلبات الائتمان لقطاع الأفراد للموافقة حسب برنامج المنتج القائم على الإرشادات المنصوص عليها ضمن سياسة المنتج الموافق عليها من قبل لجنة المخاطر للشركة الأم. يتم تقييم الوضع الائتماني للمقترض بناء على نماذج احصائية لتصنيف العميل والسياسات المتبعة.

تم منح كافة صلاحيات الموافقة من قبل الرئيس التنفيذي بالنيابة عن مجلس الإدارة. حدّدت مستويات مختلفة للموافقة على برنامج المنتج والاستثناءات منها، وكذلك على المنتجات الفردية والائتمانية حسب برامج المنتج. يحتوي كل برنامج للمنتج على تفاصيل متعلقة بالائتمان (مثل الائتمان بناءً على مستوى الدخل ومكان الإقامة للعميل) والمتطلبات القانونية والالتزام والوثائق والمتطلبات التشغيلية الأخرى. تتراوح مستويات صلاحيات منح الائتمان من المستوى الأول (الموافقة على طلب الائتمان المستوفي لجميع بنود برنامج المنتج الموافق عليه مسبقاً) إلى المستوى الخامس (المستوى الأعلى والذي تكون فيه الموافقة ضرورية من قبل لجنة المخاطر).

إجراءات مراجعة الائتمان

يقوم المختصون المنتسبون لمجموعة التدقيق والمراجعة والرقابة بإجراء مراجعة دورية للمحافظ، حيث تشمل عملية المراجعة اختبار عينات من الموجودات، وينصب التركيز في عمليات التجزئة على اختبار عملية إدارة المخاطر والتي تشمل المراجعة الدورية لجودة محفظة الموجودات الفردية والمخصصات المتعلقة. يقوم مدققون مختصين بإجراء تقييم مستقل لجودة موجودات الشركة باستمرار بما يتماشى مع إرشادات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة وسياسات الشركة الداخلية بهدف المساعدة على التحري المبكر لمشاكل الأداء الفعلية والمحتملة، ويعمل المدققون على تقييم معدلات المخاطر للعملاء والتأكد من تطبيق سياسات ومعايير الموافقة الائتمانية والتوجهات والإجراءات التشغيلية المتبعة في الشركة أو تسليط الضوء في تقاريرهم على الفجوات التي تم تحديدها.

تصنيف الذمم المدينة

يتم احتساب مخصص انخفاض القيمة التمويلات الفردية بتطبيق صيغة منهجية يتم فيها تكوين مخصصاً بنسبة ٢٥% من رصيد القرض عندما يتخطى استحقاقه لأكثر من ٩٠ يوماً وأقل من ١٢٠ يوماً، وتقوم بتكوين مخصص بنسبة ٥٠% من رصيد التمويل إذا تخطى فترة استحقاقه لأكثر من ١٢٠ يوماً وأقل من ١٨٠ يوماً. ويتم شطب جميع التمويلات الفردية التي تخطت تاريخ استحقاقها ١٨٠ يوماً بعد أقصى، وذلك بناءً على سمات الأدوات المحددة. وتتضمن القيمة المشطوبة الفائدة غير المسددة المتراكمة من المبلغ المقدم حتى تاريخ الشطب والمبلغ الرئيسي غير المسدد. ويتم توقف استحقاق الفائدة إلى المبالغ المقدمة الفردية في تاريخ الشطب، غير أنه يستثنى من ذلك قروض الرهونات عالية المخاطر للأفراد حيث يتم شطب قيمة التمويل في ١٨٠ يوماً أو يتم تكوين مخصصاً لها بالكامل صافياً من الضمانات. ويقوم البنك بتكوين مخصصات لجميع الحالات الأخرى بشأن التعثر في سداد الرهونات وذلك عن القيمة الكلية للملكية السالبة في ١٨٠ يوماً.

الموجودات المالية منخفضة القيمة

إن الموجودات المالية منخفضة القيمة هي موجودات مالية تحددها الشركة والتي من المحتمل ان تكون جميع التزاماتها الرئيسية والأرباح المترتبة عليها غير قابلة للتحصيل كما هو متفق عليه.

قروض مستحقة الدفع غير منخفضة القيمة وموجودات مالية أخرى

إن التموليات والموجودات المالية الأخرى المستحقة وغير منخفضة القيمة هي التموليات والموجودات المالية المستحقة أرباحها أو دفعاتها التعاقدية ولكن لم تدفع بعد ولكن تعتقد الشركة بأن إنخفاض القيمة غير مناسب على أساس مستوى الضمانات المتوفرة و/أو مرحلة تحصيل المبالغ المدينة للشركة.

مخصصات إنخفاض القيمة

تقوم الشركة بتكوين مخصص لخسائر الانخفاض في القيمة يمثل تقديرها للخسائر المتكبدة في محفظة التموليات. إن المحتويات الرئيسية لهذا المخصص هي خسارة محددة متعلقة بمخاطر جوهرية فردية، ومخصص خسارة جماعي مكون لمجموعة تمويلات متجانسة تتعلق بالخسائر غير المتكبدة والتي لم يتم تحديدها بعد على القروض الخاضعة لتقدير انخفاض القيمة الفردي. يتم احتساب مخصص محدد لانخفاض القيمة بناءً على صافي قيمة التعرض، أي رصيد القرض المتبقي مخصصاً منه صافي القيمة القابلة للتحقيق للضمان المحتجز.

تلتزم الشركة أيضاً بالمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ والذي تقوم الشركة من خلالهما بتقييم خسائر الانخفاض بقيمة محفظة التموليات عن طريق احتساب صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل عن كل تمويل أو قيمة الاسترداد بناءً على قيمة الضمان أو القيمة السوقية للموجودات حيث تتوفر هذه الأسعار. ووفقاً للإرشادات الصادرة عن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة، تكون الشركة مخصص خسائر التموليات الأعلى بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ وقوانين المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

فيما يلي تحليل لإجمالي وصافي مبالغ الموجودات منخفضة القيمة حسب درجة المخاطر.

الأدوات التمويلية الإسلامية بالتكلفة المطفأة		موجودات مالية أخرى بالتكلفة المطفأة		
٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٧	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
				منخفضة القيمة
٤,٦٣٦	٤,١٤٥	-	-	دون المستوى
٧,٦٤٤	٢٠,٤٦٠	-	-	مشكوك فيها
٢١,٠٠٠	٢٤,٦٠٥	٢٤,٣١٠	-	خسارة
٣٣,٢٨٠	٤٩,٢١٠	٢٤,٣١٠	-	الإجمالي
(١٣,٤٢٤)	(١٦,٢٨٢)	(٢٤,٣١٠)	-	مخصص محدد للانخفاض في القيمة
(٢,٥٣٦)	(٣,٥٠٦)	-	-	فائدة معلقة
١٧,٣٢٠	٢٩,٤٢٢	-	-	
				مستحقة الدفع ولكن ليست منخفضة القيمة
٤١,٤٨٠	٣٦,١٥٦	-	-	مستحقة منذ أكثر من ٣٠ يوماً
٤١,٤٨٠	٣٦,١٥٦	-	-	
				غير منخفضة القيمة وغير مستحقة الدفع
١,٥٨١,١١٣	١,٦٩٩,٨٣٧	-	-	المبلغ الإجمالي
(٢٤,٧٠٠)	(٢٤,٧٠٠)	-	-	مخصص إنخفاض القيمة الجماعي
١,٦١٥,٢١٣	١,٧٤٠,٧١٥	-	-	القيمة الدفترية

تحتفظ الشركة بضمانات مقابل الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة على شكل رهونات على سيارات وعقارات. يعتمد تقدير القيمة العادلة على قيمة الضمانات المقدرة بتاريخ الاقتراض.

تحتفظ الشركة بضمانات مقابل أدواتها الاستثمارية الإسلامية، بلغت القيمة العادلة لها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ مبلغ ٨٤٩ مليون درهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ٩٢٤ مليون درهم).

إدارة مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تواجه فيها الشركة صعوبات في الوفاء بالتزاماتها المالية بالوقت المحدد للعملاء أو الدائنين أو المستثمرين. تقوم الشركة بإدارة السيولة بما يضمن توفر سيولة كافية دائماً لمقابلة التزاماتها عند استحقاقها، ضمن الظروف العادية والصعبة، وبدون تحمل خسائر غير مقبولة أو تعرض سمعة الشركة لخطورة معينة.

تلتزم الشركة مسؤولية إدارة السيولة الكاملة لديها ضمن حدود الضوابط التي قامت بفرضها السلطات المحلية بالتعاون مع الخزينة الرئيسية للشركة الأم والتي تقوم بمراقبة مدى التزام الشركة مع السلطات المحلية وذلك بشكل يومي.

شركة المشرق الإسلامي للتمويل (شركة مساهمة خاصة)

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تمة)

١٨ - إدارة المخاطر (تمة)

إدارة مخاطر السيولة (تمة)

يلخص الجدول التالي تحليل السيولة للموجودات والمطلوبات للشركة على أساس الترتيبات التعاقدية للدفع، هذا وقد تم تحديد تاريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية كما في تاريخ التقرير إلى تاريخ الاستحقاق:

استحقاق الموجودات والمطلوبات - ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

الموجودات	أكثر من ٣ أشهر	أكثر من ٦ أشهر	أكثر من سنة إلى ١٢ أشهر	أكثر من سنة إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
١,٢٥٨	-	-	-	-	١,٢٥٨	
٧٣,٤٦٢	٧٠,٣٥٠	١٣٦,١٢١	٨٧٢,٨٣٩	١,٧٤٠,٧١٥	١,٧٤٠,٧١٥	
-	-	٣١	-	-	٣١	
-	-	-	-	٢١١,٢٢٤	٢١١,٢٢٤	
٧٤,٧٢٠	٧٠,٣٥٠	١٣٦,١٥٢	٥٨٧,٩٤٣	١,٠٨٤,٠٦٣	١,٩٥٣,٢٢٨	
مطلوب وما يعادله						
الأدوات التمويلية الإسلامية بالتكلفة المضافة						
موجودات أخرى						
ممتلكات ومعدات						
مجموع الموجودات						
١,١١٥,٧٧١	-	-	-	-	١,١١٥,٧٧١	
٥,٣٧٨	-	-	-	-	٥,٣٧٨	
-	-	-	-	-	٨٣٢,٠٧٩	
١,١٢١,١٤٩	-	-	-	-	٨٣٢,٠٧٩	
مطلوب لبنك						
مطلوبات أخرى						
حقوق ملكية المساهمين						
مجموع المطلوبات وحقوق ملكية المساهمين						

تتمثل مخاطر نسبة معدل العائد في مخاطر السوق ومخاطر التقييم ويتم إدارتها بناءً على تخصيصات الموجودات المحددة مسبقاً على مختلف فئات الموجودات، والتقييم المستمر لظروف السوق واتجاهاته، وكذلك تقديرات الإدارة للتغيرات طويلة وقصيرة الأجل في القيمة العادلة. يتم إدارة التسعير أو مخاطر نسبة معدل العائد عن طريق إدارة الموجودات والالتزامات لدى الشركة.

لا تتعرض الشركة جوهرياً لمخاطر إعادة التسعير لموجوداتها ومطلوباتها بسبب توافق الموجودات والمطلوبات مع الشريعة الإسلامية.

القيمة العادلة للأدوات المالية

تُعرف القيمة العادلة بالسعر الذي سيتم قبضه لبيع أي من الموجودات أو دفعه لتحويل أي من المطلوبات ضمن معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس، بغض النظر عن ما إذا كان السعر يمكن تحقيقه بطريقة مباشرة أو أكان مقدراً بفضل أسلوب تقييم آخر. وعند تقدير القيمة العادلة لأي من الموجودات أو المطلوبات، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار خصائص الموجودات أو المطلوبات إذا ما كان على المشاركين بالسوق النظر إلى تلك الخصائص عند تسعير الأصل أو المطلوب في تاريخ القياس.

وعلاوة على ذلك، ولأغراض إعداد التقارير المالية، فقد تم تصنيف قياسات القيمة العادلة إلى المستويات ١ و ٢ و ٣ بناءً على درجة ملحوظية البيانات المدخلة لقياسات القيمة العادلة وكذلك أهمية البيانات المدخلة لقياسات القيمة العادلة في مجملها. وفيما يلي توضيح لتلك المستويات:

- البيانات المدخلة للمستوى ١ هي أسعار مدرجة (غير مُعدّلة) في سوق نشط وتتعلم بموجودات ومطلوبات مماثلة تستطيع المنشأة الاطلاع عليها في تاريخ القياس؛
- البيانات المدخلة للمستوى ٢، بخلاف الأسعار المدرجة المتضمنة بالمستوى ١، هي مبيانات ملحوظة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لموجودات أو مطلوبات؛ و
- البيانات المدخلة للمستوى ٣ هي بيانات مدخلة غير ملحوظة لموجودات أو مطلوبات.

لم يكن لدى الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ و ٢٠١٦ أي موجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة.

إدارة المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة من عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو العناصر البشرية أو الأنظمة أو الأحداث الخارجية. تلازم المخاطر التشغيلية كافة أعمال الشركة ونشاطات الدعم الخاصة بها. ويمكن للمخاطر التشغيلية أن تظهر بطرق متعددة، ومن ضمنها الأخطاء، وأعمال التزوير، وتوقف الأعمال، وأخطاء الموظفين المتعمدة، أو عدم التزام المورد ببنود العقد، حيث قد تسبب هذه الأحداث بخسائر مالية وأضرار أخرى تلحق بالشركة ومن ضمنها الإضرار بالسمعة التجارية.

ويهدف مراقبة المخاطر التشغيلية والسيطرة عليها، تحتفظ الشركة الأم بنظام لأطر شاملة للسياسات والأجراءات والمراقبة، حُصصت لفرض بيئة سيطرة آمنة وسليمة تهدف إلى الحفاظ على مستويات ملائمة للمخاطر التشغيلية، الهدف هو الحفاظ على مستويات معقولة للمخاطر التشغيلية فيما يتعلق بالمركز المالي للشركة وخصائص أعمالها والبيئة التنافسية والتنظيمية للأسواق التي تمارس فيه الشركة أعمالها. وعلى الرغم من هذه السبل للسيطرة، إلا أن الشركة تتكبد خسائر تشغيلية.

قامت الشركة الأم بتأسيس وحدة مهام مستقلة للمخاطر التشغيلية تتبع إدارة مخاطر المجموعة، إذ عملت وحدة المهام المشار إليها على تصميم وتطبيق سياسية مفصلة للمخاطر التشغيلية على مستوى الشركة، وهي السياسة التي وافقت عليها لجنة إدارة المخاطر.

ويُدعم إطار المخاطر التشغيلية للمجموعة أداة برمجة لإدارة المخاطر على أحدث المستويات مصممة لتلائم المتطلبات الخاصة بإطار الشركة الأم. ومن شأن هذه الأداة دمج المكونات الفردية لإطار إدارة المخاطر التشغيلية لتصبح أداة موحدة وتعتمد على شبكة الانترنت وتعمل على تحسين مستويات تحديد المخاطر التشغيلية والإبلاغ عنها وتحليلها.

شركة المشرق الإسلامي للتمويل – (شركة مساهمة خاصة)

٣١

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (تتمة)

١٨- إدارة المخاطر (تتمة)

إدارة المخاطر التشغيلية (تتمة)

مراقبة المخاطر التشغيلية

تتبع الشركة الأم نظام معني بمراقبة بيانات أحداث المخاطر التشغيلية، يسمح بتحليل الأخطاء والخسائر والمؤشرات، ويتم التحليل على مستوى الشركة، وعلى مستوى الأعمال والمخاطر لكل منتج.

١٩- احتساب الزكاة

تعود المسؤولية النهائية لدفع الزكاة على مساهمي الشركة.

٢٠- تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

يبين الجدول التالي تصنيف الشركة لكل صنف من الموجودات والمطلوبات المالية بقيمتها الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧:

موجودات مالية	بالتكلفة المطفأة	القيمة الدفترية
النقد وما يعادله	ألف درهم	ألف درهم
	١,٢٥٨	١,٢٥٨
الأدوات التمويلية الإسلامية بالتكلفة المطفأة	١,٧٤٠,٧١٥	١,٧٤٠,٧١٥
المجموع	١,٧٤١,٩٧٣	١,٧٤١,٩٧٣
مطلوبات مالية		
مطلوب لبنك	١,١١٥,٧٧١	١,١١٥,٧٧١
مطلوبات أخرى	٥,٣٧٨	٥,٣٧٨
المجموع	١,١٢١,١٤٩	١,١٢١,١٤٩

يبين الجدول التالي تصنيف الشركة لكل صنف من الموجودات والمطلوبات المالية بقيمتها الدفترية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦:

موجودات مالية	بالتكلفة المطفأة	القيمة الدفترية
النقد وما يعادله	ألف درهم	ألف درهم
	١٠	١٠
الأدوات التمويلية الإسلامية بالتكلفة المطفأة	١,٦١٥,٢١٣	١,٦١٥,٢١٣
المجموع	١,٦١٥,٢٢٣	١,٦١٥,٢٢٣
مطلوبات مالية		
مطلوب لبنك	١,٠٣٠,٥٥٩	١,٠٣٠,٥٥٩
مطلوبات أخرى	٨٣٥	٨٣٥
المجموع	١,٠٣١,٣٩٤	١,٠٣١,٣٩٤

٢١- الموافقة على البيانات المالية

تمت الموافقة على البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ من قبل مجلس الإدارة والتصريح بإصدارها في ٢٩ مارس ٢٠١٨.